

ورقة حقائق صادرة عن مؤسسات الأسرى (نادي الأسير الفلسطيني، مؤسسة الضمير
لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، هيئة شؤون الأسرى والمحررين)، تشير فيها
إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت ١٩٧ فلسطينياً من الأرض الفلسطينية
المحتلة، من بينهم ١٨ طفلاً وامرأة واحدة، خلال شهر نيسان/ أبريل ٢٠٢٠*
رام الله، ١٠/٥/٢٠٢٠

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي عمليات الاعتقال بحق الفلسطينيين، ووفقاً لعمليات
الرصد والمتابعة التي قامت بها المؤسسات، فقط اعتقلت قوات الاحتلال (١٩٧) فلسطينياً/ة من
الأرض الفلسطينية المحتلة خلال شهر نيسان / أبريل ٢٠٢٠، من بينهم (١٨) طفلاً، وامرأة واحدة.
وتشير مؤسسات الأسرى وحقوق الإنسان (نادي الأسير الفلسطيني، مؤسسة الضمير لرعاية
الأسير وحقوق الإنسان، هيئة شؤون الأسرى والمحررين)؛ ضمن ورقة حقائق صدرت عنها اليوم
الأحد، إلى أن سلطات الاحتلال اعتقلت (٩٢) مواطناً من القدس، وعشرة مواطنين من رام الله والبيرة،
و(٢٨) مواطناً من الخليل، و(٢٢) مواطناً من جنين، ومن بيت لحم (١١) مواطناً، فيما اعتقلت خمسة
مواطنين من نابلس، ومن طولكرم (١١) مواطناً، و(٧) مواطنين من قلقيلية، بالإضافة إلى (٨)
مواطنين من غزة، ومن محافظة سلفيت جرى اعتقال مواطنين اثنين، وفي أريحا مواطن واحد، فيما
لم تُسجل حالات اعتقال في طوباس.

وبذلك بلغ عدد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال حتى نهاية شهر
نيسان/ أبريل ٢٠٢٠، قرابة (٤٧٠٠) أسير، منهم (٣٩) أسيرة، فيما بلغ عدد المعتقلين الأطفال أكثر
من (١٨٠) طفلاً، والمعتقلين الإداريين لما يقارب (٤٠٠)، وبلغ عدد أوامر الاعتقال الإداري الصادرة
(٦٢) أمراً إدارياً، بين جديد وتجديد لأسرى سبق أن صدر بحقهم أوامر اعتقال إداري.

وخلال شهر نيسان/ أبريل ٢٠٢٠، واصلت إدارة سجون الاحتلال إجراءاتها التنكيلية
والعقابية بحق الأسرى كان أبرزها استمرار عمليات العزل الانفرادي بحق مجموعة من الأسرى،
نسلط الضوء على عدد منهم، بالإضافة إلى حرمان ثلاث أسيرات من حقهن في التواصل بعائلاتهن
أسوة بالأسيرات، وواقع الأسرى في شهر رمضان.
سياسة العزل الانفرادي

استمرت سلطات الاحتلال بعزل مجموعة من الأسرى خلال شهر نيسان/ أبريل ٢٠٢٠،
منهم: الأسير محمد فهمي خرواط المعروف (بعمر خرواط)، وحاتم القواسمة، بالإضافة إلى الأسير
أيمن الشرباتي، والأسير وليد دقة الذي أنهى عزله لاحقاً.

* المصدر: مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان

حيث تواصل عزل الأسيرين خرواط والقواسمة منذ أكثر من شهرين، ويقبع الأسير خرواط في عزل سجن "مجدو"، فيما يقبع الأسير القواسمة في عزل سجن "جلبوع"، وكلاهما محكوم بالسجن المؤبد، كما وتواصل عزل الأسير الشرباتي المحكوم بالسجن المؤبد في سجن "بئر السبع - ايشل"، كإجراء عقابي على مواجهته لإدارة السجن جراء مماطلتها منذ انتشار الوباء في تطبيق الإجراءات الوقائية داخل أقسام الأسرى، إضافة إلى الأسير دقة الذي استهدفته إدارة سجون الاحتلال عبر سلسلة من الإجراءات التنكيلية ومنها سياسة العزل الانفرادي التي تصاعدت بحقه منذ مطلع العام الجاري، إلى أن أنهت عزله بعد ضغوط من الأسرى، حيث جرى نقله مؤخراً إلى الأقسام العامة في سجن "جلبوع"، علماً أن دقة أحد الأسرى القدامى المعتقلين قبل توقيع اتفاقية أوسلو.

وتؤكد مؤسسات الأسرى، على أن استمرار إدارة السجون استخدام سياسة العزل الانفرادي في هذه المرحلة، يشكل انتهاكاً يُضاعف من معاناة الأسير المعزول، خاصة مع استمرار إجراءات إدارة السجون المتعقبة بحالة الطوارئ في ظل استمرار انتشار وباء كورونا، والتي بدأت بتنفيذها منذ مطلع شهر آذار/ مارس ٢٠٢٠، ومنها وقف زيارات المحامين، وعائلات الأسرى، وتقييد عمل المحاكم.

فإدارة السجون تحرم الأسير المعزول انفرادياً في الأوقات الاعتيادية من زيارة العائلة بمجرد عزله، وفي الطرف الراهن يواجه اليوم عزل مضاعف مع توقف زيارات المحامين التي تشكل الوسيلة الوحيدة له، لاتصاله بالعالم الخارجي، وبعائلته على وجه الخصوص. وقد ساهمت إجراءات إدارة السجون الأخيرة، في إعاقه تواصل المؤسسات الحقوقية مع الأسرى، وعقد عملها الذي يواجهه في الوضع الطبيعي الكثير من التحديات، فهناك المئات من عائلات الأسرى تنتظر الاطمئنان على أبنائها لاسيما المرضى منهم والمعزولين.

ورغم إدعاء إدارة السجون بأنها سمحت بإجراء مكالمات هاتفية للأسرى، إلا أن هذا الأمر يبقى مرهون بالتنفيذ حيث تفيد معلومات أن بعض السجون التي سُمح للأسرى فيها بالتواصل مع عائلاتهم، تعرض جزء منهم للحرمان من التواصل، كما جرى في سجن "هداريم" وذلك وفقاً لمتابعة المؤسسات، وسُمح للأطفال مرة واحدة من التواصل مع عائلاتهم، وفي هذا السياق نسلط الضوء هنا على قضية الأسيرات الثلاث اللواتي جرى حرمانهن من الاتصال بعائلاتهن.

منع ثلاث أسيرات من التحدث مع عائلاتهن والمحامين خلال شهر نيسان

قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال شهر نيسان/ ابريل من عام ٢٠٢٠، بالسماح لبعض الأسيرات بإجراء مكالمات هاتفية مع عائلاتهن بشكل متقطع وغير مستمر، فكانت تتواصل أسيرة أو اثنتين في اليوم لمرة واحدة كل عدة أيام، إلا أن مخابرات الاحتلال الإسرائيلي أصدرت قراراً بمنع ثلاث أسيرات من إجراء مكالمات هاتفية مع عائلاتهن، وهن: الأسيرة إيناس عصفرة من بيت كاحل-الخليل، التي أعتقلت منذ شهر آب ٢٠١٩، مع زوجها ولا زالا موقوفان للمحاكمة ولديهما طفلين، والأسيرة ميس أبو غوش من مخيم قلنديا، والتي أعتقلت في تاريخ الـ ٢٩ من آب ٢٠١٩

وتعرضت لتحقيق عسكري وتعذيب شديد في مركز تحقيق "المسكوبية" وتم إصدار حكم بحقها في بداية شهر أيار، والمعتقلة خالدة جرار من رام الله، النائب في المجلس التشريعي سابقاً، والتي أعتقلت بتاريخ الـ ١٣ من تشرين الأول ٢٠١٩، ولا زالت موقوفة للمحاكمة، علماً أن لدى جرار ابنتين.

ومن الجدير ذكره أنه منذ بدء انتشار فيروس كورونا، أعلنت سلطات الاحتلال العمل بنظام الطوارئ وأصدرت عدد من الأوامر العسكرية التي تمسّ الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، تضمنت "أمراً بشأن منع دخول الزوار والمحامين لأماكن اعتقال ومنشآت السجون" الذي ألغى زيارات عائلات الأسرى وزيارات المحامين، وسمح للمعتقل بالتواصل مع محاميه عبر محادثة هاتفية بناءً على طلبه أو طلب محاميه، وسمح للأسرى المحكومين بإجراء مكالمات مع المحامي، شرط أن يكون هناك إمكانية لعقد جلسة قضائية، وعلى الرغم من هذا الأمر، إلا أن إدارة سجون الاحتلال، رفضت السماح للأسيرة خالدة جرار التواصل مع محاميتها أ. سحر فرنسيس بادعاء أن المحامية يجب أن تقوم بتقديم طلب لإجراء الاتصال، وذلك في مخالفة صريحة للأمر العسكري الصادر عن سلطات الاحتلال، مما يظهر أيضاً بشكل جليّ عدم قيام إدارة السجون بإطلاع المعتقلات والمعتقلين الفلسطينيين على حقوقهم أو الإجراءات التي تتخذ بحقهم.

إن الاتصالات الهاتفية هي طريقة التواصل الوحيدة مع الأهل والمحامين في هذه المرحلة، وقيام مخابرات الاحتلال بحرمان الأسيرات الثلاث من التواصل الهاتفي مع عائلاتهن بشكل تعسفي يأتي بهدف الانتقام منهن وكعقوبة تعسفية لزيادة التضييق عليهن ومواصلة عزلهن عن العالم الخارجي، بعد أن حرمن من حقهن الأساسي في الزيارات العائلية المكفول بموجب القانون الدولي الإنساني خاصة اتفاقية جنيف الرابعة والقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة الأسرى، ومجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن.

الأسرى في رمضان معاناة وألم مضاعف

تتفاقم معاناة الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلية خلال شهر رمضان المبارك، مع مواصلة إدارة السجون إجراءاتها القمعية والتنكيلية بحقهم، وما يزيد من ذلك، الحرمان القسري من رؤية ذويهم، أو الاتصال معهم.

كما وتواصل فرض إجراءات تُساهم في حرمان الأسرى من حقهم في ممارسة شعائرهم الدينية أو إعاقه ممارستها، في مخالفة واضحة لما نصت عليه اتفاقية جنيف، وكذلك تتلاعب إدارة السجون بأوقات إيصال وجبات الطعام للأسرى خاصة من هم في مراكز التوقيف والتحقيق، فتُحضر وجبات السحور بعد رفع أذان الفجر، وتجبر الأسرى على استلام وجبات الإفطار قبل موعد أذان المغرب بفترة زمنية طويلة.

ويضطر الأسرى على إعادة طهي الوجبات المقدمة لهم، عدا عن أنها سيئة كماً ونوعاً، ويحاول الأسرى تعويض ذلك من خلال شراء احتياجاتهم على نفقتهم الخاصة وبأسعار باهظة من "الكانتينا".

وتتعمد إدارة السجن في التلاعب في ساعة الخروج للفورة (ساحة القسم) حيث تخرج الأسرى في وقت تشتد فيه الحرارة للتغيب عليهم، مما يدفع الأسرى لرفض الخروج والبقاء في غرفهم، خاصة في سجون كسجن "النقب الصحراوي".

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>